ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية (١٩٥٤ – ١٩٥٨م)

أ.د. لمياء بوقريوة
أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة باتنة – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

إن العلاقات الفرنسية التونسية تطورت حسب تأثير الثورة الجزائرية وتوسعها بتجاوزاتها على الإقليم التونسي وبنجاحها الذي حققته على المستوى الداخلي والخارجي. ولقد ارتأينا أن ندرس من خلال هذا المقال طبيعة العلاقات التونسية الفرنسية من خلال تأثير الثورة الجزائرية على هذه العلاقات خلال فترة هامة من تاريخ الثورة الجزائرية المجيدة، وهي الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٨، وفترة حرجة كذلك تمر بها العلاقات الدولية ألا وهي فترة الحرب الباردة. ما إن اندلاع ثورة الفتح نوفمبر١٩٥٤ حتى راحت وسائل الإعلام الفرنسية ومن ورائها السلطات الفرنسية تشن حملة شعواء ضدها وتنعتها بأنها عمل إرهابي قامت به مجموعة قطاع طرق أو"فلاقة" سانده تدخل أجنبي وإمدادات خارجية، وراحت تلوم الجارة تونس في مساعدتها للجزائريين للقيام بهذا العمل المسلح ضد فرنسا. من هنا سوف نقوم بمحاولة الإجابة على عدة تساؤلات يطرحها هذا الموضوع من بينها: كيف كانت العلاقات الفرنسية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية؟ كيف كان تأثير الثورة الجزائرية على استقلال تونس؟ كيف تطورت الثورة وكيف كان موقف الحكومة التونسية منها وعلى رأسها الرئيس الحبيب بورقيبة؟ ماهي العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الحكومة الفرنسية على تونس بسبب الثورة الجزائرية؟ ماهي الإجراءات التعسفية للقوات الفرنسية على التراب التونسي جراء موقفها من الثورة؟ وكيف كان رد الموقف الرسمي التونسي منها؟ وكيف استطاعت تونس الفتية عن طريق رئيسها-وعلى الرغم من الاحتجاجات الفرنسية المتواصلة -أن تحصل على المساعدات الاقتصادية وبعض من المساعدات العسكرية من الغرب وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية بعد تردد هذه الأخيرة وكيف أثر كل ذلك على العلاقات الفرنسية التونسية؟

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٢٧ يونيو ٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر: ١٧ أكتوبر ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
الثورة الجزائرية، الحبيب بورقيبة، القضية الجزائرية، ساقية سيدي يوسف، الاستعمار الفرنسي

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0045086

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
لمياء بوقريوة. "تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية (١٩٥٤ – ١٩٥٨م)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد السابع والثلاثون؛ سبتمبر ٢٠١٧. ص٤٤ – ٥٢.

مُقَدِّمَةٌ

منذ اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر ١٩٥٤م راحت السلطات الفرنسية تحاول تشويهها بنعتها بعدة نعوت منها أنها ثورة شيوعية ومؤامرة خارجية وأنها ثورة فلاقة متمردين وعصاة، مدفوعة من الخارج. ولعلها كانت مضطرة لعمل ذلك على الأقل لحفظ ماء وجهها أمام الرأي العام الدولي، وراحت تلقي اللوم على الجارة تونس وتحملها مسؤولية أحداث الفاتح نوفمبر، وراح جاك شوفالييه – نائب وشيخ بلدية الجزائر-يؤكد ذلك بقوله: "... إن الهدف من العمليات المسلحة التي أعلنت في أول نوفمبر، في منتصف الليل، لهي محاولة تشتيت، بهدف فك الحصار على الفلاقة الموجودين في الحدود التونسية، والذين يتعرضون لضغط الجنرال دولاتور".[1] ولعله كان يقصد بكلمة فلاقة، رجال المقاومة التونسية المسلحة التي انطلقت منذ سنة ١٩٥٢ بالجنوب التونسي وبقيادة المقاوم الكبير الطاهر لسود.

لقد حاولت وسائل الإعلام الفرنسية أن تؤكد على التدخل الأجنبي والإمدادات الخارجية وخاصة التونسية في مساعدتها للجزائريين للقيام بهذا العمل المسلح ضد فرنسا، ومنها المقال الذي أشار إليه الدكتور العربي الزبيري في كتابه "الثورة الجزائرية في عامها الأول"، حيث جاء في الصحافة الفرنسية أن ٥٠٠ إرهابي تونسي قاموا بالالتحاق بجبال الأوراس لتنظيم وحدات القتال، وتدريب الجزائريين على استعمال السلاح وخوض معركة العصابات.[٢] كما كتبت صحيفة "لوموند" الفرنسية في عددها الصادر (يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٤) "لابد من تقبل حقيقة أننا أمام تنظيم أجنبي يضم جماعات وطنية". ولم تقف السلطات الفرنسية عند ذلك فقط، بل أنها اتهمت تونس رسميا على لسان روني مايير[٣] (Rene Mayer) أمام الجمعية الفرنسية وذلك بتحميل الرئيس بورقيبة مسؤولية ما يحدث في الجزائر.[٤]

ومن هنا سوف نقوم بمحاولة الإجابة على عدة تساؤلات من بينها: كيف كانت العلاقات الفرنسية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية؟ كيف كان تأثير الثورة الجزائرية على استقلال تونس؟ كيف تطورت الثورة وكيف كان موقف الحكومة التونسية منها وعلى رأسها الرئيس الحبيب بورقيبة؟ ماهي العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الحكومة الفرنسية على تونس بسبب الثورة الجزائرية؟ ماهي الإجراءات التعسفية للقوات الفرنسية على التراب التونسي جراء موقفها من الثورة؟ وكيف كان رد الموقف الرسمي التونسي منها؟ وكيف استطاعت تونس الفتية عن طريق رئيسها -وعلى الرغم من الاحتجاجات الفرنسية المتواصلة -أن تحصل على المساعدات الاقتصادية وبعض من المساعدات العسكرية من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تردد هذه الأخيرة وكيف أثر كل ذلك على العلاقات الفرنسية التونسية؟

أولاً: العلاقات الفرنسية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية

إن تونس التي كانت تحضر استقلالها لما بعد عهد الحماية لم تستطع أن تجتنب ما يحدث في الجزائر، بحيث كان إيجاد حل للقضية الجزائرية أمرًا محوريًا بالنسبة لحكومتها التي كانت تتطلع إلى بناء دولتها وذلك نظرًا لاعتبارات تاريخية وجغرافية، إذ أن إقليمها امتداد لساحة المعركة في الجزائر، والبلدين يجمعهما مصير واحد ودين واحد، ولغة وثقافة واحدة؛ ومستعمر واحد. ولعل الحديث عن العلاقات الفرنسية التونسية بين البلدين لا يعني -بطبيعة الحال-أنها كانت علاقات طيبة قبل اندلاع ثورة التحرير الجزائرية.

فلقد كانت تونس غارقة في أزمة سياسية عميقة تلتها أزمة اقتصادية واجتماعية كان السبب فيها بالأساس النظام الاستعماري الفرنسي، وقد تزامن ذلك مع بروز حركة تحررية ينقصها التأطير، ولعل ظهور بوادر الكفاح المسلح في تونس بدأت ملامحه تتضح عقب فشل المفاوضات التي تمت في شهر ديسمبر١٩٥١م بين الوفد التونسي بقيادة صالح بن يوسف والوفد الفرنسي برئاسة وزير الخارجية الفرنسي، وقد تعمدت فرنسا إلى عدم اعترافها بمبدأ السيادة لتونس مما أدى إلى حدوث مظاهرات قامت على إثرها السلطات الفرنسية بحملة اعتقالات واسعة مست أعضاء الحزب الدستوري الجديد بما فيهم الحبيب بورقيبة، الأمر الذي زاد في حدة المظاهرات التي ستؤدي إلى تبلور الكفاح المسلح الذي سيكتسي طابعا شعبيا تعرفه العديد من المدن التونسية والمناطق النائية والمعزولة.[٥]

كما واجهت الحكومة الفرنسية ضغوطات كبيرة وذلك خلال الفترة (١٩٥٢ – ١٩٥٤) وذلك بسبب المحاولات العديدة لبلدان الكتلة الأفروأسيوية وجهود كل من صالح بن يوسف وأحمد بدرة والمنجي سليم من أجل رفع القضية التونسية أمام هيئة الأمم المتحدة؛ وكذلك الضغوطات الداخلية الصعبة التي واجهتها السلطات الفرنسية من أجل المحافظة على استتباب الأمن والاستقرار داخل التراب التونسي وذلك لمحاولة وضع حد للمقاومة المسلحة والعمليات العسكرية التي كان يقوم بها رجال المقاومة التونسية انطلاقًا من شهر جانفي ١٩٥٢ إلى شهر ديسمبر١٩٥٤ في أماكن مختلفة من الإقليم التونسي.[٦]

ومع خوف فرنسا من تنامي حركة المقاومة في تونس وارتباطها بحركات المقاومة في بلدان المغرب العربي، وخاصةً الثورة الجزائرية،سارعت ودخلت في مفاوضات مباشرة مع حكومة الباي "محمد الأمين" –الذي خلف والده "محمد المنصف"، واشترطت فرنسا وقف المقاومة التونسية ونزع سلاحها؛ وبعد عناء وتفاوض تمّ التوصل يوم (٣ جوان ١٩٥٥) إلى إمضاء اتفاقية عامة بين تونس وفرنسا للاستقلال الداخلي تجسيدا للسيادة التونسية في معظم شؤون البلاد. وفي غرة جوان ١٩٥٥ عاد الزعيم الحبيب بورقيبة من فرنسا إلى تونس، وأظهرت فرنسا أنها لن تتفاوض إلا معه.

في هذا الصدد، يجب الإشارة إلى سعي الحكومة الفرنسية من أجل اختيار من ستتعامل معه من العناصر التونسية، بورقيبة المتشبع بالأفكار الفرنسية، والذي "أعلن منذ (١٧ ديسمبر ١٩٥٠) بأنه يؤكد انضمام تونس إلى الاتحاد الفرنسي ولكن بعد الإعلان عن استقلالها ومع الاحتفاظ بحق الانسحاب"؛[٧] أم صالح بن يوسف الذي عارض اتفاقية الاستقلال الداخلي، وكان يشكل خطرًا كبيرًا عليها بتصلبه نحوالاستقلال التام لا بالنسبة لتونس فحسب، وإنما لجميع البلدان المغاربية وبعلاقاته مع مصر الناصرية ليقع اختيارها في الأخير على الحبيب بورقيبة، ذوالتوجه الغربي، الذي تعهد لها بإبقاء علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة معها.

وبعد مفاوضات مضنية ومحادثات بين بورقيبة وووزير الخارجية الفرنسي بينوتمّ الاتفاق على إعلان الاستقلال التام لتونس دون الإشارة إلى الارتباط بالاتحاد الفرنسي وأعلن عن إلغاء معاهدة باردو التي بدأت منذ عام ١٨٨١[٨] وذلك مع توقيع البروتكول التونسي الفرنسي يوم ٢٠ مارس ١٩٥٦.[٩] ولاشك أن هذا

الاستقلال لم يأتي عشوائيا لولا انعكاسات الثورة الجزائرية التي اندلعت بعد أشهر من تصريح قرطاج.

اعترفت فرنسا بموجب الاتفاقية الجديدة باستقلال تونس التام مع إبقاء قاعدة بنزرت للقوات الفرنسية وحق إبقاء بعض القواعد العسكرية على الأراضي التونسية،[10] وفضلاً عن ذلك نصت الاتفاقية على "أن تحدد الدولتان أو تتما في دائرة احترام السيادة تدابير التكافل الذي يتحقق بحرية وذلك بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تشترك فيها مصالحهما وخاصةً في مادتي الدفاع والعلاقات الخارجية وستضبط الاتفاقيات بين فرنسا وتونس صيغ الإعانة التي تقدمها فرنسا لتونس بقصد تأليف الجيش الوطني التونسي..".[11]

ثانيًا: تطور الثورة الجزائرية وموقف بورقيبة السياسي منها

مع تطور أحداث الثورة الجزائرية، كان بورقيبة ملهمًا بأن يلعب دور الوسيط النشط في إنهائها وإعطائها بعدًا غربيًا مخالفًا للبعد العربي الناصري، بحيث يبقى محافظًا على علاقات جيدة مع فرنسا ومن ورائها البلدان الغربية وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولعل ذلك ما يفسر وقوفه محايدًا أثناء حادث اختطاف طائرة الزعماء الستة للثورة الجزائرية داخل الإقليم الجوي الجزائري التي كانت في رحلتها من الرباط إلى تونس، حيث نددت جميع الدول بتلك القرصنة التي قام بها الجيش الفرنسي واستقال على إثرها السفير الفرنسي بتونس برونودي ليس (De Leusse) احتجاجًا، لكن بورقيبة لم يحرك ساكنًا تجاه ذلك. وكان الموقف نفسه قد اتخذه بالنسبة لحادث العدوان الثلاثي على مصر، ولعل صمته إن دل على شيء فيدل على بغضه الشديد لمنافسه صالح بن يوسف ومن كان من حلفائه أمثال ابن بلة والرئيس عبد الناصر.[12]

وليبقى محافظًا على علاقة طيبة مع فرنسا ومع الغرب، اقترح بورقيبة بين سنتي (١٩٥٦-١٩٥٧) انضمام تونس، على الأقل في الميدان الاقتصادي، إلى "حلف بغداد" وكذلك إلى "الحلف الأطلسي". كما أشار إلى تحالف دول البحر الأبيض المتوسط بالاتصال بكل من إيطاليا، اسبانيا. كما أوحى إلى إنشاء حلف فرنسي– شمال إفريقي. وهوالشيء -حسب رأيه-الذي سيسهل حل القضية الجزائرية، التي تعيق كل هذه التحالفات.[13] في الوقت نفسه كان بورقيبة حريصًا جدًا على تهيئة مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية مع قادة جبهة التحرير الوطني، وعليه كان لابد أن يثبت للرأي العام التونسي ذلك، إذ أنه ورغبة منه في أن يحل الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا، واقتناعه بأن استقلال تونس سوف لن يكتمل إلا بوضع حل للقضية الجزائرية.[14]

لم يتوان الرئيس بورقيبة في كل مرة عن تأكيد التضامن التام لتونس مع الشعب الجزائري من أجل وحدة شمال إفريقيا، ساعيًا لإقناع جبهة التحرير الوطني بأن تعمل على إيجاد حل سياسي واللجوء إلى المفاوضات مع فرنسا بدلا من الحل العسكري. وانتقد بورقيبة في العديد من المرات وحكومته، النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر والحرب التي يشنها ضد شعب أراد تقرير مصيره.[15] ففي خطابه أمام مجلس الأمة التونسي بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٦ قال: "إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق وتصرح هذه الحكومة بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي".[16]

ولعل هذه المواقف إزاء القضية الجزائرية وقفت عائقًا أمام سياسة التعاون التي أملت الحكومة التونسية إقامتها مع فرنسا بسبب تصلب الموقف الفرنسي، وإصراره على ضرورة إيقاف مساعدة الثوار الجزائريين، والتزام موقف الحياد بخصوص القضية الجزائرية مما سبب فتور العلاقات التونسية –الفرنسية. فعلى الرغم من الاختلافات السياسية، كانت الثورة الجزائرية تعتبر بورقيبة حليفًا لا يمكن الاستغناء عنه من أجل الحرية، وكان قادة جبهة التحرير الجزائرية على يقين أن الجزائر في ثورتها لا يمكن أن تستغني عن تونس والمغرب، فثورتها هي ثورتهم، والبلدان يقودان انتصار الثورة أوفشلها، وعلى كل واحد منهم أن يتيقن من هذا التضامن.

وبسبب موقعها الجغرافي، والعلاقات التاريخية والاجتماعية التي تربط شعوب شمال إفريقيا ببعضها، لا تستطيع أن تكون كلا من تونس والمغرب بعيدتان عن ساحة المعركة. لذلك وجدت الحكومة التونسية وكذلك المغربية نفسها في وضع لا تحسد عليه، بين قوة جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية – الجزائرية ومراقبة قوات الجيش الفرنسي لها.

ثالثًا: تعليق فرنسا لمساعداتها الاقتصادية والعسكرية للحكومة التونسية وجهود تونس للخروج من المأزق

منذ اندلاع الثورة الجزائرية سعت القوات الفرنسية بإجراء عمليات عسكرية على الإقليم التونسي باسم "حق المتابعة" لوحدات جيش التحرير الجزائري. ولهذا الأمر احتجت الحكومة التونسية على ذلك وحذر الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس الوطني التونسي من تلك التجاوزات مبينًا بأنها تهدد السيادة التونسية على ترابها، ورفعت تلك الاحتجاجات في تقرير السفير الفرنسي في تونس بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٦ إلى الحكومة الفرنسية.[17] ونتيجة لعدة اعتبارات وجدت تونس نفسها مدمجة في نفس الثورة مع الجزائريين وسبب ذلك عرقلة كل تعاون كان محتملا بينها وبين باريس.

فمع تطور الثورة الجزائرية أصبح لجيش التحرير الجزائري مراكز هامة داخل التراب التونسي خاصةً على الحدود منها مركز ملاق، مركز قرن الحلفايا (قرب الكاف)، مركز بيرينوفي نواحي تالة، مركز تاجروين، مركز الشعانبي قرب قصرين وقفصة...إلخ وكانت وحدات جيش التحرير تبدأ هجوماتها على العدوانطلاقًا من هذه المراكز، إضافة إلى ذلك شيدت معسكرات خاصة بقيادة الثورة خاصةً على طول الحدود التونسية الجزائرية وهذا بهدف ربط وحدات جيش التحرير بخلايا جبهة التحرير في كل من: (غار الدماء، الكاف، فريانة، تالة، عين الدراهم، سوق لربعاء، ردايف، تاجروين، ساقية سيدي سويف، قفصة، قصرين، وقابس)، كما كانت أغلب هذه المراكز مخازن أسلحة وذخيرة، ومراكز استشفائية لجرحى جيش التحرير الجزائري،[18] وبهذا أصبح تواجد وحدات جيش التحرير الجزائري بأعداد هائلة على التراب التونسي يشكل خطرًا على السيادة التونسية وعلى نظامها من جهة وعلى موقف تونس تجاه فرنسا من جهة ثانية.

وعلى الرغم من إعلان بورقيبة بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٧ لاقتراحه على الحكومة الفرنسية عن طريق شارل صوماني، الكاتب العام للحكومة التونسية سابقًا بما يسمى ب"بروتوكول الحياد" بالنسبة للقضية الجزائرية مقابل خروج القوات الفرنسية الباقية في تونس بعد معاهدة الاستقلال،[١٩] إلا أن الحكومة الفرنسية اتخذت وبتاريخ ٢٠ مايو١٩٥٧ قرار تعليق المعونة المالية التي كانت تقدمها لتونس بموجب ما نصت عليه اتفاقية الاستقلال والبالغة ١٥ مليار فرنك فرنسي سنويًا، وأجلت صب (٢) مليار فرنك فرنسي لصالح الحكومة التونسية حسب الاتفاقية المالية ل ٢٠ أبريل ١٩٥٧[20] على الرغم أن موريس فور كاتب الدولة للشؤون المغربية والتونسية كانت له نظرة مغايرة لذلك إذ أنه كان يرى بأن المساعدات الفرنسية للدولة التونسية الناشئة يجب أن تستمر لكن تكون مشروطة بحياد تونس حيال القضية الجزائرية.

فموقف الحكومة الفرنسية كان صريحًا لا يتغير: "فبما أن عيون بورقيبة مغلقة عن تهريب السلاح لداخل الجزائر، فإن المساعدات المالية للحكومة التونسية ستبقى متوقفة..."[21]. ولما ألغت فرنسا تلك المساعدات وقررت تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، رفض بورقيبة على إثر ذلك تخفيض قيمة الدينار التونسي وجعله معتمدًا على الفرنك الفرنسي، حيث أصبح الدينار التونسي في ٣ نوفمبر ١٩٥٧ متداولاً على كامل تراب الجمهورية كعملة رسمية واحدة، ولكن استقلال العملة التونسية لن يحدث إلا بخروج البنك المركزي التونسي عن الوصاية الفرنسية في أكتوبر ١٩٥٨.[22] إن السلطات الفرنسية كانت ترى أن بورقيبة لم يتخذ أي إجراء لإيقاف عملية تمرير السلاح عبر التراب التونسي لصالح الثورة الجزائرية وسكوته يدل على ذلك، وإن لم تستطع فرنسا أن تنتصر في معركتها من أجل عزل الثوار الجزائريين عن القاعدة التونسية فهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى مساعدة تونس للثورة الجزائرية وإيمان بورقيبة "بحق الشعب الجزائري في نيل استقلاله" وبأقصى سرعة.

من جهته، بورقيبة لم يتوقف عن محاولة إقناع الحكومة الفرنسية لمنحه المساعدات المالية التي كان يبحث عنها، ولم يتوان في بدأ حملته لشرح موقفه وتبريره أمام ممثلين دبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين وألمانيين وإيطاليين في تونس لمساعدته على ذلك. لكن مساعيه ذهبت سدا، إذ أن دولة فتية كتونس لا تملك أي وسيلة للضغط بها على الدول الصديقة لتجبر فرنسا على احترام السيادة التونسية.[23] وعلى خلاف بريطانيا وألمانيا اللتان وقفتا إلى جانب قرارات الحكومة الفرنسية فقد تأسفت الولايات المتحدة الأمريكية عن قرار توقيف المساعدات المالية الفرنسية. وحاول كريستيان بينوتجنب وساطة الولايات المتحدة إلا أن هذه الأخيرة وجدت نفسها داخل هذه المسألة. ورأى لويس جوكس الكاتب العام في الكي دورساي (Quai D'Orsay) أن "توقيف المساعدات الفرنسية سوف يزيد من السخط..." [24]. لكن موقف الحكومة الفرنسية بقي على حاله. أما بالنسبة للمساعدات العسكرية فقد رفضت السلطات الفرنسية منع وصول أية شحنة من السلاح إلى الجيش التونسي، أيًا كان مصدره، مبررة ذلك بأن جزء منه سيتسرب لجيش التحرير الجزائري.

من جهته، توجه بورقيبة إلى الدول الغربية وخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضح بأن استمرار الحرب في الجزائر سوف يسبب أضرارًا في كل الدول المستقلة في شمال إفريقيا، وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية على أن لا تساعد فرنسا على ذلك وإلا سوف تفقد شعوب شمال إفريقيا ثقتها في المعسكر الغربي حيث كان يظهر جليًا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تولي تونس اهتمامًا خاصًا لا سيما فيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية، لأن ذلك من شأنه أن يعطيها فرصة التغلغل السلمي في منطقة شمال إفريقيا ومن ثَمَّ إرساء أسس التحالف الاستراتيجي المعادي للشيوعية. في هذا الإطار كان الرئيس بورقيبة قد زار الولايات المتحدة الأمريكية في (٢١ من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦) حيث التقى مع الرئيس إيزنهاور[٢٥] Dwight D. Eisenhower وأهم موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، شكر في هذا اللقاء الرئيس بورقيبة الرئيس الأمريكي إيزنهاور على المساعدة المقدمة لبلاده والمقدرة بـ ٤٥,٠٠٠ طن من القمح. كما سأل الرئيس الأمريكي الرئيس بورقيبة-في اللقاء نفسه-عن تطلعاته لحل القضية الجزائرية، فأجاب الأخير بأنه يفكر في وضع خطوط اتفاقية فرنسية مع الجزائر تستطيع الأخيرة بموجبها أن تحقق الاستقلال وأنه سيبذل كل الجهود من أجل تحقيق تلك الغاية.[٢٦]

وفي إطار ذلك فاتحت السفارة الأمريكية في باريس الحكومة الفرنسية في موضوع تقديم مساعدة اقتصادية إلى تونس للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي كانت تواجهها تونس في تلك المدة ،ويبدوأن السبب الذي دفع السفارة إلى عرض الموضوع على الجانب الفرنسي هوأن الولايات المتحدة كانت لا

تريد إحراج الحكومة الفرنسية ، وعلى الرغم من موافقة الأخيرة على هذا العرض الأمريكي من حيث المبدأ إلا أنها كانت ترى أن ذلك من الممكن أن يؤثر سلبًا على موقفها في المفاوضات التي كانت تجريها حينذاك مع تونس بشأن الثورة الجزائرية، وقد عبر المسؤولون الفرنسيون عن ذلك بقول : " إن التونسيين سيشعرون بأنهم يستطيعون أن يحصلوا على دعم مادي أومالي في مكان آخر..."[٢٧].

ولما طلبت تونس رسميًا من الإدارة الأمريكية بعض المساعدات الاقتصادية والتقنية الأمريكية، اشترطت أن يكون ذلك عن طريق التنسيق مع الجانب الفرنسي لأن تونس لا ترغب في إحراج موقف الولايات المتحدة أمام فرنسا وعدم رغبتها في الإضرار بالعلاقات بين الدولتين، وقد كان رد المسؤولين الأمريكيين أنهم من حيث المبدأ مستعدون لتقديم مثل تلك المساعدة وأعلنوا أنهم سوف يقومون بإرسال بعثة رسمية لتحديد احتياجات تونس، ومن جهة ثانية طلبت الخارجية الأمريكية من سفيرها في باريس أن يوضح للمسؤولين الفرنسيين أن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تتجاهل الطلبات التونسية إلى ما لا نهاية، وهوأمر قد يضر بالمصالح الأمريكية، مع التأكيد بأن واشنطن تعترف بالنفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا عمومًا وتونس على وجه الخصوص.

وفي ٤ سبتمبر ١٩٥٧، طلبت تونس رسميًا من الولايات المتحدة الأمريكية السلاح الذي كانت فرنسا قد رفضت بيعه لها بسبب الدعم العسكري التونسي لجبهة التحرير الوطني. إذ صرح صدوق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية التونسية للويس جون السفير الفرنسي في تونس: "أنه وبعد هجوم القوات الفرنسية على حيدرة -وهي قرية تونسية على الحدود الجزائرية- أصبح من الضروري الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية من أجل تعزيز وحداتها ...". وقد عرضت هذه الحجة من أجل طلب المساعدة والحماية الأمريكية[٢٨].

وأسرع الكي دورساي لمحاولة إيقاف هذه المساعدة، لكن كاتب الدولة الأمريكية فوستر دلاس كان مقتنعا بحق تونس في تجهيز جيشها الحديث وتنويع مصادر تموينه، "من أجل تونس قوية ومستقرة". وقال: "لأجل هذا الهدف ستخصص الولايات المتحدة مساعدة اقتصادية معتبرة ووافقت على دراسة المطالب التونسية التي لها علاقة بالمحافظة على أمنها الداخلي". وفي يوم ١٢ سبتمبر ١٩٥٧، كتب دلاس لبينوفالاً: "لا أريد أن أطور الموضوع بالإيجاب بدون أن أضمن تعهد فرنسا بالرد على المطالب التونسية الخاصة بتجهيز جيشها... ولابد أن نأخذ بعين الاعتبار، في الوقت الراهن حتمية رد الفعل المباشر للدول الشيوعية، إن لم تقبل الدول الغربية بذلك. إن مصلحتنا كما تعلمون محددة بالدفاع عن العالم الحر..."[٢٩].

ويبدوأن أمريكا كانت تراوغ المطلب التونسي، إذ أنها كانت لا تريد أن تتدخل مباشرة لمساعدة تونس إذ كانت تعتبره من الشؤون الفرنسية، وتحاول بذلك الضغط على هذه الأخيرة فقط من أجل منع التدخل الشيوعي في المنطقة، والدليل على ذلك تماطلها في إرسال المساعدة العسكرية التي طلبتها تونس منها، في الوقت الذي أسرعت فيها القاهرة بإرسال هبة تقدر بـ ٣٠٠٠ بندقية، حيث قبل الرئيس بورقيبة ذلك كخطوة لتجميد المعارضة اليوسفية، وتعبيرًا عن التضامن العربي، الشيء الذي خلخل المخطط الأمريكي ودفع به على تسليم تونس وبشكل فوري مجموعة من الأسلحة لسد الباب على المساعدات العربية-المصرية- والشيوعية معًا.[٣٠]

يتضح من كل ذلك؛ أن بورقيبة حاول أن يوضح للأمريكيين سياسته الواقعية فهولم تكن لديه خطط –عدوانية- ضد "إسرائيل"، فضلاً عن رغبته في إيجاد حل نهائي للقضية الجزائرية بوصفها من العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار في شمال إفريقيا، وأخيرًا جاء إعلانه عن رغبته في محاربة الشيوعية منسجمًا مع السياسة الأمريكية آنذاك.

وفي إطار مبدأ إيزنهاور لعام ١٩٥٧ الذي أصدره الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور المبدأ الذي عرف باسمه "مبدأ أيزنهاور" المشروع الذي يعتبر صورة مصغرة لمشروع مارشال وهدفه إبعاد المنطقة العربية على النفوذ السوفياتي وتضمن عرضًا لاستراتيجية أمريكية جديدة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط ومنها وضع مائتي مليون دولار تحت تصرفه كي يستخدمها في الشرق الأوسط لتغطية مساعدات اقتصادية مخصصة لصيانة الاستقلال الوطني ولتقديم المساعدات العسكرية لأية دولة تطلبها، وفضلاً عن ذلك اقترح الرئيس الأمريكي أن تشمل المساعدات استخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة لضمان وحماية وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل ذلك العون ضد الاعتداءات المكشوفة التي قد تقوم بها أية دولة خاضعة للشيوعية الدولية.

في إطار ذلك، رحبت تونس بالمبدأ المذكور واستفادة بمبلغ قدمته الإدارة الأمريكية كمنحه لتونس وقدره ثلاثة مليون دولار أمريكي كرمز للصداقة الأمريكية-التونسية، وعلاوة على ذلك أوضح ريتشارد أنه بإمكان تونس أن تحصل على المساعدات الأمريكية في حالة حدوث عدوان أو تهديد من الشيوعية الدولية، وفي معرض رده تطرق بورقيبة إلى القضية الجزائرية بوصفها بؤرة تجعل المنطقة عرضة وبشكل كبير للنشاط الشيوعي كما أوضح رغبته للعمل مع فرنسا لإيجاد حل لها، ومن جانب آخر طلب بورقيبة أن تمارس الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطًا "ودية" على فرنسا لحملها على منح الاستقلال للجزائر. كما تم توقيع اتفاق بين الحكومتين التونسية والأمريكية في ١٥من مايو من العام نفسه يقضي بمنح تونس معونة مالية قدرها خمسة ملايين دولار تقدم على شكل بضائع أمريكية تبيعها الحكومة التونسية لحسابها الخاص مع فوائدها،[٣١] كما أعلن بورقيبة ردًا على الإجراءات الفرنسية، في الرابع

والعشرين من شهر مايو ١٩٥٧ خروج بلاده من الاتفاق الاقتصادي والمالي والجمركي المعقود بين تونس وفرنسا منذ عام ١٩٥٥.[32]

وكان الرئيس إيزنهاور هو الذي قرر بنفسه كذلك تسليم ٥٠٠ بندقية بذخيرتها باسم رمزي أخذت من مخزن القاعدة و"ليس" (Wheelus) في ليبيا. ولم تجد الحكومة الفرنسية بدًا من وراء ذلك إلا تسهيل عملية دخول الأسلحة، إذ هدد فوستر دالاس بتنفيذ المخطط الأمريكي ابتداء من ١٤ نوفمبر ١٩٥٧، إذا لم تسلم فرنسا السلاح للحكومة التونسية وبشروط محددة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.[٣٣] وعلى الرغم من رمزية هذه المعونة يبدو أن السبب الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تقديمها هو رغبتها في منع تونس من التوجه إلى الكتلة الشرقية الشيوعية وفقدان واحدًا من أبرز الموالين للسياسة الغربية في شمال إفريقيا.

ولما تقدم الرئيس بورقيبة مع سلطان المغرب "بمشروع الوساطة" بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٥٧، بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا من أجل عقد مفاوضات تنتهي إلى حل عادل يعيد إلى الشعب الجزائري سيادته، طبقًا لمبادئ الأمم المتحدة "ويضمن المصالح المشروعة لفرنسا ومواطنيها"،[34] اصطدم فيه بورقيبة بالمعارضة التامة من طرف حكومة لاغيار يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٧. وصرح بينومن نيويورك بأن "فكرة المساعي الحميدة" التي جاءت بها كلا من تونس والمغرب لن تقبل إلا بالاتفاق مع جبهة التحرير الوطني حول توقيف النار، وليس من أجل حلول سياسية، وبأي حال فإن كلا من تونس والمغرب لا تستطيع أن تكون وسيطة لأنها ليست محايدة".[35]

رابعًا: قصف ساقية سيدي يوسف وازدياد حدة توتر العلاقات الفرنسية التونسية

لقد عرفت سنة ١٩٥٧ توترات واضحة في العلاقات الفرنسية – التونسية بسبب موقف تونس من الثورة الجزائرية، حيث أراد الطرفان في نهاية هذه السنة التقارب بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وواقع المصلحة المشتركة بين البلدين، إلا أن ذلك لم يتبلور بعد على أرض الواقع بسبب ما أحدثه قصف ساقية سيدي يوسف الذي أزم الوضع وكانت له انعكاسات على المستوى الدولي والوطني على حد سواء إذ أنه ساهم في سقوط الجمهورية الرابعة الفرنسية. لم تتغاض قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر عن الدعم التونسي للثورة الجزائرية على الحدود، وقررت أن ترد على العمليات العسكرية المنطلقة من الأراضي التونسية التي أصبحت تشكل قاعدة خلفية خطيرة عن طريقها يتم تمرير الأسلحة، وأصبحت ملجأً حصينًا لإيواء جيش التحرير الجزائري.

ففي ٢ يناير ١٩٥٨ وعلى إثر اشتباكات عنيفة على الحدود التونسية – الجزائرية بالقرب من ساقية سيدي يوسف تمكن خلالها جيش التحرير الجزائري من إلقاء القبض على أربعة جنود [36] فرنسيين نقلوا إلى منطقة الكاف، قام رئيس الحكومة لاغيار بتكليف الجنرال دي شاليه بنقل رسالة إلى الرئيس بورقيبة من أجل التوسط للإفراج على المسجونين الأربعة، إلا أن بورقيبة رفض استقباله بحجة أنه حارب المقاومين التونسيين عام ١٩٥٤. فاستبدل هذا الأخير برئيس ديوان لاغيار، لكن بورقيبة رفضه مرة ثانية وصرح قائلا: "ينبغي أن تدرك فرنسا أن ذلك الوقت الذي كان يكلف فيه قائد جيش رفع احتجاج ما أوبإرسال بارجة حربية لدعم السياسة الاستعمارية قد ولى، وإذ ما تواصلت العمليات الحربية فإنني سوف أطالب بإرسال قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للانتصاب على الحدود"[٣٧] وهو الشيء الذي سبب هياج الحكومة الفرنسية.

وفي ١١ يناير من السنة نفسها، اشتبكت وحدات جيش التحرير الجزائري بالقوات الفرنسية أدت إلى مصرع (١٤) جندي في صفوف هذه الأخيرة. فقامت القوات الفرنسية بالجزائر بإبلاغ السلطات في باريس بأن "الطيران قد اكتشف عصابات من المهاجرين الجزائريين يعبرون الحدود انطلاقًا من الأراضي التونسية وينتشرون داخل المزارع والمشاتي الجزائرية(...) وأن عربات الحرس الوطني ترابض على الحدود لمساعدتها".[38] وكانت نتيجة كل ذلك متابعة وحدات جيش التحرير الجزائري من قبل قوات الجيش الفرنسي على الحدود التونسية في كل مرة باسم "حق المتابعة" الذي كان قد قبل رسميا من طرف مجلس الوزراء يوم ٢٩ يناير ١٩٥٨ [39]. والذي أدى في يوم ٨ فيفري ١٩٥٨ إلى قصف قرية ساقية سيدي يوسف بطائرات B26 والتي كانت نتيجتها (٧٢) قتيلاً و(١٥٠) جريحًا.[40]

وقد كان لقصف الساقية نقدًا كبيرًا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحتى رد الفعل السياسي الفرنسي كان مناقضًا، عكس المواقف المتخذة عند تحويل الطائرة المغربية للزعماء الخمس في أكتوبر ١٩٥٦، وكذلك أثناء عملية اجتياح قناة السويس. وقد جاء على لسان كاتب الدولة الأمريكية جون فوستر دالاس: "إن السياسة المتبعة من طرف فرنسا في الجزائر سوف تجر الحرب إلى الدول المجاورة للجزائر بداية من تونس ثم المغرب وليبيا وستجد فرنسا نفسها داخل حرب مع كل دول المغرب مدعمة من طرف مصر وباقي الدول العربية، معززة عسكريًا وماليًا من طرف الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية".[41] وأكدت التقارير الأمريكية بأن عملية قصف الساقية لم تكن خطأ عسكريًا اقترفته السلطات الفرنسية وإنما حكومة فليكس غيار كانت على علم بذلك مسبقًا. لقد كانت عملية القصف مسموحة من طرف روبير لاكوست المقيم العام في الجزائر، وحتى من طرف وزير الدفاع الفرنسي جاك شابون دلوما ومن طرف مجلس الوزراء عامة.[42]

خامسًا: الموقف الرسمي التونسي من التعسفات الفرنسية

لقد أدت الاعتداء الفرنسية إلى وضع الرئيس التونسي في حالة صعبة مما دفعه إلى المزايدة، فتونس بالنسبة للجيش الفرنسي أو جيش التحرير الجزائري تشكل قاعدة استراتيجية والفرنسيون لا يريدون أن تكون تونس قاعدة انطلاق جيش التحرير الجزائري، والجزائريون لا يريدون أن تصبح تونس جزء من استراتيجية تطويقهم. لذلك فبورقيبة لم يكن قادرًا على اتخاذ موقف الحياد وهو يشعر أن تحرير كامل سيادة البلاد قد أصبح مرتبطًا بتطور الحرب في الجزائر، فأعلن مساء يوم قصف الساقية عن بدأ معركة الجلاء وطلب بالإخلاء التام للإقليم التونسي من طرف القوات الفرنسية دون استثناء بنزرت. وفي ١٢ فيفري ١٩٥٨، أعلنت تونس عن منع أية سفينة حربية دخول ميناء بنزرت. وفي ١٤ فيفري من نفس السنة، صادق مجلس النواب بمبادرة من رئيس الدولة على قانون ألغى معاهدة سنة ١٩٤٢ المبرمة في عهد حكومة فيشي والتي تنص بأن "بنزرت ميناء فرنسي لا يشكل جزء من التراب التونسي".[43]

كما قرر بورقيبة إلغاء ٥ مكاتب قنصلية وإخلاء المزارعين الفرنسيين للأراضي المجاورة للحدود (سبيطلة وسوق لربعاء...)، وقرر رفع عريضة احتجاج لمجلس الأمن لاستنكار هذا الهجوم. وطلب من واشنطن أن تقف بجانبه للضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع الجزائريين لوقف الحرب في الجزائر، إذ قال لمستشار الرئيس إزنهاور لشؤون شمال إفريقيا روبير مورفي: "إن نهاية سريعة لحرب الجزائر ستحمي شمال إفريقيا من فيروس الشيوعية".[44] وبذلك فتح العدوان على الساقية المجال واسعا لواشنطن للتدخل المباشر في حرب الجزائر، فصرح جون فوستر دالاس كاتب الدولة الأمريكي "أن واشنطن سوف تبلغ باريس بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفعل كل ما تستطيع من أجل المحافظة على شمال إفريقيا من أجل أمن الغرب".[45]

كانت واشنطن تنوي لعب دور هام في حل القضية الجزائرية - حسب ما اقترحه بورقيبة –وهو إقناع فرنسا بأن تستجيب لوقف إطلاق النار في الجزائر وفتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني -في إطار مؤتمر دولي تحضره كل من تونس، المغرب، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية هدفه منح الاستقلال الداخلي للجزائر. وفي حالة رفض فرنسا، فإن أمريكا ستتوقف عن مساعدة فرنسا في هيئة الأمم المتحدة عند احتجاج تونس عن سياستها. كما ستتبنى أمريكا سياسة نشطة من أجل الدعم الاقتصادي والعسكري لكل من تونس والمغرب مما سيعرض المصالح الفرنسية للخطر في هذين البلدين جراء التأثير الأمريكي. كما شرح بورقيبة موقفه لمورفي قائلا: "إنني لست محايدا في هذا الصراع، لأن وقوفي إلى جانب الثورة الجزائرية سيجعلها دائما قريبة من الغرب، أما فيما يتعلق بوجود الجيش الفرنسي بتونس فإنني أطلب انسحابه بلا شروط وفي أقرب وقت".[46]

وبعد لقاء مورفي مع بورقيبة، بعث مورفي برأييه إلى واشنطن حيث يرى بأن تقبل فرنسا بأن تسحب قواتها من تونس ما عدا بنزرت لأن تواجد القوات الفرنسية على التراب التونسي لا يتماشى وسيادة هذه الأخيرة، وفرنسا لا تستطيع أن تحافظ على بنزرت إلا إذا سحبت قواتها من بقية التراب التونسي.[47] وعلى حكومة فيليكس غيار أن تقبل مساعي كل من بريطانيا والولايات المتحدة والتي يمثلها كل من هارولد بيلي وروبير مورفي (Harold Beeley et Robert Murphy) واللذان يريدان أن يتحاشى لجوء تونس إلى مجلس الأمن، كما اقترحا تشكيل لجنة دولية لمراقبة الحدود الجزائرية التونسية.[48]

لقد عارضت حكومة فيليكس غيار التخلي عن مواقع الطيران في جنوب البلاد بحجة أنها جد مهمة وهي تشكل قلب مشكل المساعدة التونسية لجيش التحرير الجزائري، وإذا انسحبت فرنسا من تونس وشمال إفريقيا ككل فسوف يفقد هذا الأخير لصالح المعسكر الشيوعي.[49] من جهته رفض الرئيس التونسي ما جاء به بيلي ومورفي، والذي يقوم على وجود لجنة مراقبة موجودة في الجزائر بإمكانها أن تتوجه إلى تونس في حالة وجود أي طارئ، وذلك لأنه لا يريد أن يضع نفسه في أي موقف يجعله يظهر فيه واقفًا إلى جانب فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني.[50] كما أن دعم تونس للثورة الجزائرية يمثل خيارًا استراتيجيًا ليس فقط بسبب إيديولوجية رجل قضى معظم حياته الثورية من أجل استقلال بلاده ولا يستطيع أن يكون محايدا أمام ثورة يخوضها شعب شقيق وجار، بل أنه كان كذلك خيارًا مملى عليه من طرف اعتبارات سياسية لاقتناعه بأن استقلال تونس غير كامل مادامت الجزائر تحت بطش الاستعمار الفرنسي، خاصةً إذا كانت السياسة الفرنسية تعتبر أن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا.[51]

إن قصف الساقية قد سرع وضعية التطور نحو القطيعة في العلاقات الفرنسية-التونسية، كما أدى إلى إسقاط حكومة فيليكس غيار يوم ١٥ أبريل ١٩٥٨، الشيء الذي أدى بدوره إلى فشل المساعي الحميدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وحتى بريطانيا بين فرنسا وتونس، كما أن القرارات المتخذة في ندوة طنجة حول توحيد المغرب العربي من ٢٧ إلى ٣٠ أبريل ١٩٥٨ طبعت بتراصف كل من تونس والمغرب بعيدتين عن جبهة التحرير الوطني. وكان من غير الممكن إجراء مفاوضات من أجل الاتفاق حول الارتباط ما بين فرنسا وفدرالية الدول المغاربية، ولكن كانت بالأساس حول إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها تونس منذ إنشائها في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨، وصيغة الاعتراف بها رسميا جاءت على لسان الرئيس التونسي الذي اعترف بها في مؤتمر صحفي يوم ١٨ فيفري ١٩٥٩ مصرحًا ما يلي: "لقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممثلاً للشعب وللوطن

وللدولة الجزائرية"[52]. ولعل هذا ما زاد من حدة التوتر في العلاقات الفرنسية التونسية.

وكان شيئًا منطقيًا أن تعترف الحكومة التونسية بذلك من أجل ألا تدفع بالحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الارتماء في أحضان عبد الناصر والمعسكر الشيوعي. ولم تخف كل من تونس والمغرب أن السبب الرئيس وراء إنشاء الحكومة الجزائرية هو التفاوض مع فرنسا من أجل إيقاف الحرب في الجزائر، وإخلاء القواعد العسكرية الفرنسية في كل من تونس والمغرب.[53]

خَاتِمَةٌ

- لم تستطع تونس التي كانت تحضر استقلالها أن تجتنب ما يحدث في الجزائر ووجدت نفسها مقحمة ضمن تطورات القضية الجزائرية، ولم تثن سياسة البطش التي مارستها القوات الفرنسية بفعل إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية الفرنسية ولا الإجراءات التعسفية من خلال قصف ساقية سيدي يوسف بحجة ملاحقة الثوار، عزم التونسيين على تقديم العون للثورة الجزائرية.
- لم يتوان الرئيس بورقيبة في إيجاد حل لمشكلة توقيف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لبلاده من طرف الحكومة الفرنسية وسعى جاهدًا إلى إيجاد حل عن طريق الدول الغربية.
- لقد كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع مسألة المساعدات لتونس ولاسيما العسكرية منها بحذر وتحفظ شديدين خشية أن يؤثر ذلك على علاقاتها مع فرنسا ويبدو أن ذلك يرجع إلى موقع فرنسا في ترتيبات الحرب الباردة التي كانت في أوجها آنذاك إذ كان صناع القرار في واشنطن يخشون من حدوث "تصدعات" في الكتلة الغربية عمومًا وفي حلف الناتو على وجه الخصوص.
- ولعل السياسة المعتمدة من طرف الرئيس بورقيبة، والمعادية للاحتلال وللمعسكر الشيوعي هي التي جعلت تونس تشكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موضوعًا لمصلحتها الخاصة وآمالاً لمشاريع أمريكية في بلدان العالم الثالث.

الهَوامِشُ

(١) جريدة المقاومة، ١٩٥٦/١٢/٣م

(٢) محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص٩٩.

(٣) رجل سياسي فرنسي، ولد في باريس في ٤ ماي١٨٩٥ وتوفي في ١٣ ديسمبر١٩٧٢، عضو في الحزب الاشتراكي الراديكالي بعد الحرب العالمية الثانية. تقلد عدة مناصب من بينها نائب راديكالي بعمالة قسنطينة في ١٩٤٦، وفي الفترة الممتدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ تقلد فيها منصب وزير المالية والعلاقات الاقتصادية من سنة ١٩٤٧ إلى ٢٦ جويلية ١٩٤٨ ووزيرًا للدفاع الوطني من ٢٦ جويلية إلى ١١ سبتمبر ١٩٤٨. ثم وزير العدل من ٩٢ أكتوبر ١٩٤٩ إلى ١١ أوت ١٩٥١. ونائب رئيس الحكومة وزير المالية والعلاقات الاقتصادية من ١١ أوت ١٩٥١ إلى ٢٠ جانفي ١٩٥٢. رئيس الحكومة من ٨ جانفي إلى ٢٨ جوان ١٩٥٣. نائبًا ورئيس السلطة العُليا في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٥٨. انظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة الإنترنت.

(4) La Dépêche de Constantine 3/11/1954

(٥) للتفصيل أكثر حول موضوع العلاقات الجزائرية-التونسية انظر: لمياء بوقريوة، **العلاقات الجزائرية التونسية ١٩٥٤-١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر،٢٠٠٥-٢٠٠٦.

(٦) المرجع نفسه، ص ٨٢،٨٨ وللاطلاع أكثر حول الموضوع طالع: **أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس**: الأطوار والأبعاد (١٩٥٢-١٩٦٤)، مايو ١٩٩٨، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، عدد ٩، تونس، ١٩٩٨.

(٧) السعيد الصافي، بورقيبة: **سيرة شبه محرمة**، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص٢٠٥.

(٨) في الثاني عشر من آيار ١٨٨١ وقعت فرنسا مع الباي التونسي محمد الصادق على معاهدة باردو Bardo التي نصت على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، وفي شهر جوان عام ١٨٨٣ وقع الباي التونسي على معاهدة المرسي التي منحت فرنسا السلطة الكاملة في تونس وهكذا دخلت الأخيرة في الحماية الفرنسية المباشرة. يُنظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠١)، ص٣٥٨.

(٩) جاء في بنوده: (الاعتراف الفرنسي باستقلال تونس -إلغاء فرنسا معاهدة الحماية -مباشرة تونس لمسؤولياتها في الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وتكوين جيش وطني تونسي).

(١٠) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين**، ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ١٩٨٣، ص٢٦٥.

(١١) صلاح العقاد، **المغرب العربي: الجزائر-تونس-المغرب الأقصى دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، ط٣، مكتبة الأنجلو مصرية، (مصر،١٩٦٩)، ص٤٩٥.

(12) Samia El Machat, "Les Relations Franco-Tunisiennes dans la tourmente Algérienne (1957-1961)", Acte du VIIIe colloque international sur histoire Orale et relations Tuniso-Françaises de 1954 à 1962, la parole aux témoins (tenu le 10 et 11 mais 1996 à Tunis), Institue Supérieur d'Histoire du Mouvement Nationale, Tunis, 1998, Pp. 203, 204.

(١٣) انظر:

Archives National Tunisiens: Mouvement Nationale, Politique Tunisienne, Date 26/04/1956, Carton 68, Dossier1.

(١٤) انظر:

A.N.T : M.N, Note de renseignements, Date 12/02/1956, C68, D1.

وكذلك:

A.N.T : M.N -Commentaires sur le discours du président du conseil à l'Assemblée nationale constituante, Date 31/05/1956, A.N.T, M.N, C68, D1.

وكذلك:

A.N.T, M.N -Politique franco-tunisienne, Date 07/05/1956, C68, D01.

(15) Gian Polo Calchi Novati, «Le bombardement de sakiat-sidi-Youssef et les péripéties de la politique tunisienne face a la guerre d'Algérie», in .Actes du lxe colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964), I.S.H.M.V, Tunis, 1999, P.61.

(١٦) الحبيب بورقيبة: **من أقوال المجاهد الأكبر لحبيب بورقيبة**، ط١، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، ١٩٨٤، ص١٨٣.

(17) El Machat, Op.cit, Pp. 204-205

(١٨) للتفصيل أكثر حول موضوع العلاقات العسكرية الجزائرية-التونسية، انظر: لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص ١٧٨،١٤١.

(١٩) الصافي، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(20) El Machat, Op.cit, P.205.

(٢١) الصافي، مرجع سابق، ص ص٢٠٣.

(22) El Machat, Op.cit, Pp. 205-206.

(٢٣) سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، ت: محمد حافظ الجمامي، الجزائر،٢٠٠٢، ص٥٠٠. ففي ١٧ سبتمبر ١٩٥٧ عرض ملك المغرب في خاطب ألقاه في طنجة حلاً للمشكل الجزائري عن طريق التفاوض وفي ٧ أكتوبر ١٩٥٧، قدم الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس التونسي اقتراحًا في الأمم المتحدة صاغه بورقيبة من أجل تسوية للقضية الجزائرية بعقد ندوة من أربعة أطراف فرنسا، جبهة التحرير الوطني، تونس، المغرب.

(24) El Machat, Op.Cit, P.206.

(٢٥) **دوايت ايزنهاور**: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولدَ في ولاية تكساس عام ١٨٩٠، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تقدم في سلك الخدمة العسكرية بسرعة بالغة حتى وصل إلى رتبة جنرال، وفي عام ١٩٥٠، عين القائد الأعلى للقوات الحليفة في أوربا بعد أن كان قد ترك الجيش، وفي عام ١٩٥٣ انتخب رئيسًا للجمهورية كمرشح للحزب الجمهوري وجدد انتخابه في عام ١٩٥٦، طرح في عام ١٩٥٧ مشروعه الذي عرف باسمه "مشروع ايزنهاور"، استمر في الرئاسة إلى عام ١٩٦١، وتوفي سنة ١٩٦٩.

(٢٦) للاطلاع أكثر حول موضوع العلاقات التونسية الأمريكية في هذه الفترة من خلال أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية المنشور، انظر: مقال الدكتور ناظم رشم معتوق الأمارة، "**تونس والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٥٦-١٩٥٨) دراسة في العلاقات السياسية**"، دورية كان التاريخية، العدد الرابع عشر، ديسمبر ٢٠١١، ص١٦-٢٩.

(٢٧) المرجع نفسه.

(28) El Machat ,Op.cit. , P.207.
(29) IBID. P.208.
(30) IBID.

(٣١) ناظم رشم معتوق، مرجع سابق.

(٣٢) المرجع نفسه.

(33) El Machat, Op.cit. Pp. 208-209.

(٣٤) الصافي، مرجع سابق، ص٢٣١.

(٣٥) نفسه.

(٣٦) ويذكر الصافي سعيد في مرجعه المشار إليه سابقًا أنهم كانوا ثلاثة جنود.

(٣٧) الطاهر بلخوجة، **لحبيب بورقيبة: سيرة زعيم**، علامات للطباعة والنشر، الشرقية، تونس، (ب س ط)، ص43.

(٣٨) المرجع نفسه، ص٤٤.

(39) El Machat, Op.cit. P.210.

(٤٠) حسب الإحصاءات التي وجدت في جل المراجع التي تتحدث عن قصف الساقية ومنها بلخوجة، مرجع سابق، ص٤٤.

(41) Irwin M. wall, Traduit par ph.E.Roviart,"Les États-Unis la Grande Bretagne et l'affaire de Sakiet Sidi youssef" in: Actes du VIIIe colloque International sur histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962 la parole aux témoins, tenu le 10 et 11 mais 1996 à Tunis, I.S.H. M. N, Tunis, 1998, P.217.

لقد تلقى الجيش الفرنسي ضربات موجعة عديدة، من طرف فرق جيش التحرير الجزائري، ضد قواعده العسكرية الموجودة على الشريط الحدودي، المتاخم للأراضي التونسية، حيث استطاعت الكتيبة الثالثة لجيش التحرير الوطني يوم 20 اكتوبر1957 ، بالقاعدة الشرقية تحت قيادة لعياشي حواسنية وعبد الوهاب صوالحية، من شن هجمات متلاحقة على ثلاث قواعد عسكرية فرنسية، وحطمتها نهائيًا، وتم خلالها تحرير الجزائريين المحتجزين والتحق جميع أفراد الكتيبة، بالمنطقة الحدودية قرية ساقية سيدي يوسف، للمزيد من التفاصيل انظر: المنصف بن فرج، **ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف**، المغرب للنشر، تونس، 2002. ص 22 وانظر أيضًا:

Henri le Mire, **Histoire militaire de la guerre d'Algérie**, Ed, Albin Michel, paris, 1982, p195

(42) Irwin M.Wall, Op.cit, P.218.

(٤٣) بلخوجة، مرجع سابق، ص٤٥.

(٤٤) الصافي، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(45) M.Wall, Op.cit. pp 222-223.

(٤٦) الصافي، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(47) Irwin M.Wall, Op.cit. p. 226.
(48) El Machat, Op.cit. p. 210.
(49) M.Wall, Op.cit, p.227.
(50) El Machat ,Op.cit, p. 211.
(51) Noureddine Boujellabia, **La bataille de Bizerte ,telle que je l' ai** vécu,Sud Edition,Tunis, 2004, P.38.
(52) El Machat, Op.cit .P. 212.
(53) IBID.